تقرير المؤتمر

الشرق في طور جديد:
فرص التكامل

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

يواجه النظام العالمي في الوقت الراهن مرحلة انتقالية حاسمة على الصعيدين الاستراتيجي والسياسي، بالإضافة إلى تغييرات كبيرة في الهيكل الاقتصادي العالمي. هذه التحولات المتسارعة أثارت نقاشات موسعة حول احتمال الانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث لم يعد فيه الهيمنة حكراً على قوى بعينها، بل تتوزع على عدة مراكز قوى جديدة. ورغم ذلك، تظل منطقة الشرق، بتنوعها وعمقها التاريخي، مهمّشةً إلى حدٍ كبير في هذه التحولات العالمية، باستثناء بعض الأحداث التي جذبت الأنظار إليها مؤقتاً.

في خضم هذه التغيرات، جاءت عمليّة "طوفان الأقصى" وما تلاها من حربٍ إسرائيلية على غزة، لتعيد توجيه الأنظار إلى الشَّرق وتبرز تداعيات سياسية واجتماعية عميقةً على المستويين الإقليمي والدولي. هذا الصراع أثار حراكاً اجتماعياً وطلابياً واسع النطاق على مستوى العالم، وبدأ يُحدث تصدُّعَاتٍ ملحوظة داخل المجتمع الدولي، مما أعاد منطقة الشرق إلى مركز الاهتمام العالمي بعد فترة من التهميش.

يتألف الشرق من أربع أمم رئيسية: العرب، والأتراك، والأكراد، والإيرانيون. إلا أن هذه الأمم تعرضت لقطيعةٍ تاريخية خلال القرن الماضي، إذ تباعدت مصالحها وتقلَّصت قنواتُ التواصلِ بينها. وفي ضوء التحولات العالمية الحالية وما تفرضه من تحدياتٍ وفرص، أصبح من الضروري أن تنخرط هذه الأمم في حوارٍ عميق يستهدف إعادة إحياء التكامل التاريخي فيما بينها. هذا الحوار يجب أن يكون مدعوماً بخطوات عملية لرأب الصدع وتعزيز التعاون بما يخدم مصالح المنطقة في إطار النظام العالمي الجديد.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، نظم مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية مؤتمراً في مدينة إسطنبول بتركيا، خلال الفترة من 6 إلى 7 يوليو/تموز 2024. هدف المؤتمر إلى جمع نخبة من الخبراء والباحثين وصناع القرار لبحث هذه القضايا وتبادل الرؤى حول ثلاثة محاور رئيسية، بهدف تعزيز النقاش والعمل على وضع أسس جديدة للتعاون بين أمم الشرق في هذه المرحلة الدقيقة.

المحاور:

- منطقة الشرق واستعادة التواصل التاريخي
- المشكلات المانعة للتكامل في منطقة الشرق
- الشرق من الدولة القطرية إلى الفضاء الإقليمي

يعد هذا التقرير ملخصاً للمناقشات والمواضيع التي طرحها المتحدثون والمشاركون خلال المؤتمر الذي استمر يومين.

التحولات العالميّة.. فرص وتحديات

انعقد مؤتمر منتدى الشرق هذا العام في وقت استثنائي، وفي ظروف غير مسبوقة على عدة مستويات. على الرغم من أن مصطلح "الظروف الاستثنائية" يُستخدم كثيراً لوصف التحديات التي تواجهها الأحداث الدولية، إلا أن هذا المؤتمر بشكل خاص أقيمَ في ظروف استثنائية بالفعل، هل تلك الظروف التي نعيشها اليوم. هذه الظروف لا تتعلق فقط بأحداثٍ عابرة، بل تتجذر في أربعة سياقات رئيسية تؤثر بشكل عميق في حاضر ومستقبل المنطقة والعالم.

السياق الأول هو التغير الدولي، نحن نشهد تحولاً جذرياً في موازين القوى العالمية، إذ لم يعد النظام الدولي الحالي قادراً على الاستمرار بالشكل الذي كان عليه. هذا التحول يُعبَّر عنه بتراجع الهيمنة التقليدية للقوى الغربية وصعود قوى جديدة بدأت تؤثر بشكل مباشر في صنع القرار العالمي. يأتي هذا التغيير في وقت بدأت فيه دول الجنوب العالمي تتخذ موقفاً أكثر استقلالية، متحررة تدريجياً من الهيمنة والضغط الغربي. هذه الدول التي كانت تاريخياً على هامش الفعل الاستراتيجي، بدأت تلعب دوراً أكثر فاعلية على الساحة الدولية، مما يعزز من ثقتها بنفسها وقدرتها على التأثير في مسار الأحداث العالمية.

السياق الثاني يتعلق بالوضع العربي، إذ تمر المنطقة العربية بفترة من الاضطرابات والتحولات العميقة. هذا السياق يشمل تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تشهدها عدة دول عربية، مما يزيد من تعقيد المشهد ويضع تحديات جديدة أمام صانعي القرار. هذه التغيرات تُبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في الاستراتيجيات الحالية وتطوير مقاربات جديدة تتلاءم مع الواقع المتغير. السياق الثالث هو سياق القضية الفلسطينية، التي عادت إلى صدارة المشهد الدولي مع تفاقم الأوضاع في الأراضي المحتلة وتصاعد التوترات. شكّلت القضية الفلسطينية لفترة طويلة قضية مركزية في السياسة الدولية، لكن الحرب الأخيرة جعلت هذه القضية أكثر إلحاحاً وأبرزت من جديد أهمية إيجاد حل عادل وشامل.

أما السياق الرابع، فيتمثل في التحولات العالمية نحو مناطق كانت حتى وقت قريب تُعتبر خارج دائرة الفعل الاستراتيجي الحقيقي. دول الجنوب، التي طالما كانت تحت هيمنة القوى الكبرى، بدأت الآن في التحرر من هذا الضغط وبناء سياسات أكثر استقلالية. هذا التحول يجعل الجنوب العالمي أكثر قدرة على التأثير في النظام الدولي الناشئ، مما يفتح فرصاً جديدة للتعاون بين دول الجنوب وتحديات جديدة للقوى التقليدية.

نحن اليوم أمام مرحلة انتقالية غير مسبوقة، حيث يتشكل نظام دولي جديد بينما تحتضر المنظومة القديمة. هذا الانتقال لن يكون سهلاً؛ بل سيكون مصحوباً بالكثير من الألم، لكنه أيضاً يحمل معه آمالاً كبيرة وفرصاً لا تُقدّر بثمن. هذه التحولات تفرض علينا التحلي بالجرأة والحكمة في آن واحد، لاغتنام الفرص وتجاوز التحديات التي ستنشأ خلال هذه المرحلة.

وفي ضوء كل هذه الظروف والتغيرات العميقة، انعقد مؤتمرنا هذا العام ليس فقط لتبادل الرؤى والأفكار، ولكن أيضاً لتقديم مقاربات جديدة يمكن أن تسهم في صياغة مستقبل أكثر استقراراً وعدالةً للمنطقة والعالم.

توسع المشاركون في المؤتمر في شرح التحديات التي يواجهها العالم اليوم، مؤكدين أننا نعيش في فترة من الاضطراب الشديد، حيث أصبحت الديناميكيات التي يوفرها النظام الدولي القائم عاجزة عن تلبية احتياجات الأمن والسلام لجميع الدول والشعوب. هذا العجز الواضح يعزز من حالة الصراع القائمة في المنطقة والعالم، ويدفع العديد من الدول والشعوب إلى البحث عن نظام عالمي جديد يكون أكثر عدلاً واستدامة، ويعالج الاختلالات المتأصلة في النظام الحالي.

أشار المشاركون أيضاً إلى أنه منذ جائحة كورونا، شهد العالم حدثين رئيسيين لهما تأثيرات عميقة على الساحة الدولية. أولاً، الحرب الروسية-الأوكرانية التي أعادت تشكيل التحالفات العالمية وأثارت تساؤلات حول مستقبل الأمن الأوروبي والنظام الدولي. وثانياً، عمليّة "طوفان الأقصى" التي أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية بعد أن كانت قد تراجعت بفعل اتفاقيات التطبيع، مثل "اتفاقيات أبراهام"، التي أعطت انطباعاً بأن القضية الفلسطينية قد تراجعت إلى القاع.

لقد كان لهذه المعركة تأثير كبير في الرأي العام العالمي، وخاصة في الغرب. فقد شهدنا موجة من المظاهرات والاحتجاجات في العديد من المدن والجامعات الغربية. هذه الاحتجاجات لم تكن فقط تعبيراً عن دعم القضية الفلسطينية، بل كانت أيضاً بمثابة زلزال فكري يطرح تساؤلات حول العدالة وحقوق الإنسان في السياسات الدولية. وعلى الرغم من هذا التفاعل الكبير في الغرب، إلا أن الشرق، وخاصة الدول العربية، ما زالت تعاني من حالة "شيزوفرينيا" سياسية. ففي حين تؤيد الشعوب العربية المقاومة الفلسطينية بقوة، نجد أن العديد من الأنظمة الحاكمة تتبنى سياسات تتماشى مع الاحتلال الإسرائيلي وتدعمها بشكل غير مباشر أو مباشر، مما يعكس انفصامًا بين إرادة الشعوب وسياسات الأنظمة.

هذه الفجوة بين الشعوب العربية وأنظمتها الحاكمة تسلط الضوء على التحديات الداخلية التي تواجه دول المنطقة. فقد أشار المشاركون إلى أن هذه الأنظمة تعيش منذ عقود في صراع مستمر مع شعوبها، وهو صراع يُعد من الأسباب الرئيسية لتأخر النهضة في الشرق وعدم تحقيق تطلعات الشعوب في الحرية والكرامة والتنمية. هذا الانفصام بين الحاكم والمحكوم يجعل من الضروري إعادة التفكير في كيفية التعامل مع هذه الأنظمة الوظيفية، التي لا تزال متمسكة بسياسات تعزز الاستبداد وتعرقل مسيرة الإصلاح.

ويرى المتحدثون أن حل هذه الأزمة يبدأ بإصلاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لكنهم شددوا أيضًا على أهمية معالجة الصراع المذهبي بين السنة والشيعة، الذي كلف المنطقة الكثير خلال العقود الماضية. هذا الصراع الطائفي كان ولا يزال سببًا رئيسيًا في تمزيق النسيج الاجتماعي وإضعاف القوى الإقليمية. ولهذا، اقترح بعض المتحدثين تنظيم مؤتمر يدعو إلى مصالحة شاملة بين الطائفتين، بهدف توحيد الجهود وتوجيه الطاقات نحو تحقيق الأهداف المشتركة للمنطقة بدلًا من الاستمرار في الصراعات الداخلية التي لا طائل منها.

وفي ختام هذه الجلسة، اتفق المشاركون على أن منطقة الشرق تمتلك إمكانيات هائلة تمكنها من استغلال الفرص المتاحة في الوقت الراهن. الأولى هي ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، والذي يفتح مجالًا أوسع للحركة والمناورة السياسية، مما يوفر فرصًا جديدة للدول العربية لتأمين مصالحها. أما الفرصة الثانية فهي "طوفان الأقصى"، التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق جديدة لتوحيد الجهود العربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية.

ولكن لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرص، يجب على الدول العربية تجاوز العقبات التي أعاقت تقدمها، والتي تتمثل في التنازع الداخلي، والعجز عن تحقيق التنمية المستدامة، والاستبداد الذي يقمع الحريات، بالإضافة إلى التحالف مع قوى خارجية تعارض مصالح شعوب المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل. إن التغيير المطلوب يبدأ من الداخل، ولكن السؤال يظل قائمًا: هل يمكن تحقيق هذا التغيير من خلال مصالحة بين الحاكم والمحكوم؟ تشير تجارب التاريخ إلى أن الأنظمة الحاكمة غالبًا ما تكون متعنِّتة في مواجهة الإصلاحات الحقيقية، مما يجعل من التدافع الشعبي ضرورة حتمية.

ولهذا، فإن المشاركون شددوا على ضرورة إنشاء تيار عام للأمة يرتكز على رؤية استراتيجية تعدها نخبة من العلماء والمفكرين، ويكون مدعوماً بتيار شعبي واسع يضغط على الحكومات لتبني هذه الرؤية. هذا التيار يجب أن يكون قويًا بما يكفي لمواجهة التحديات التي تفرضها الأنظمة الحالية، ويجب أن يعمل على توحيد جهود الشعوب لتحقيق التغيير المنشود في المنطقة.

ما الذي يُعيقُ الشَّرقَ عن اغتنام الفرصة؟

عند تأمل أوضاع منطقة الشرق، يتبين أن السمة الثابتة التي تميزها هي حالة عدم الاستقرار المستمرة، وهو واقع معقد ناتج عن مجموعة من الأسباب العميقة والمتشابكة. تناولت الورقة الافتتاحية لهذه الجلسة هذه الأسباب بشكل مفصل، مسلطة الضوء على ثلاثة محاور رئيسية: الجغرافيا المصطنعة، وانهيار الإجماع الإقليمي، وأزمة الدولة القُطريَّة. هذه العوامل تضافرت لتخلق بيئة غير مستقرة، حيث ترتبط الجغرافيا المصطنعة بتقسيماتَ حدودية أُنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، والتي لم تراعِ الانتماءات الثقافية أو العرقية للشعوب، مما أدى إلى نشوء دول غير متجانسة داخليًا، وأخرى تعاني من تنافسات ونزاعات حدودية مستمرة.

كما ناقش المتحدثون في الجلسة أن النظام الحالي الذي نحياه في الشرق الأوسط هو نتاج مباشر لترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهو نظام يحمل في طياته بذور الكارثة على مستويين: المستوى الداخلي، حيث تعاني شعوب المنطقة من التهميش والاضطهاد، والمستوى الإقليمي، حيث العلاقات بين الدول تعكس حالة من العداء المستمر والتنافس السلبي. هذا النظام لم يكن نتيجة تطورات داخلية نابعة من احتياجات المنطقة، بل كان إلى حد كبير نتيجة لتدخل القوى الغربية التي سعت لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب شعوب المنطقة.

استعرض المشاركون في المؤتمر مجموعة من العوائق الكبرى التي تعترض شعوب الشرق وتمنعها من المشاركة الفعالة في بناء نظام سياسي جديد يلبي تطلعاتها. من أبرز هذه العوائق هو التمزق السياسي الذي تعاني منه المنطقة، إذ تتوزع السلطة بين فئات وقوى متعددة دون وجود قيادة موحدة قادرة على توجيه دفة الأمور نحو الاستقرار والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموروث الاستعماري لا يزال يلقي بظلاله على المنطقة، فقد ترك الاستعمار وراءه هياكل سياسية واجتماعية هشة تعتمد على التفرقة والهيمنة.

وأشار المشاركون أيضاً إلى تقلص القواسم المشتركة بين شعوب المنطقة، وهو ما أدى إلى تعميق الفجوة بين هذه الشعوب وجعل من الصعب توحيد رؤاها ومصالحها. هذا التباعد، إلى جانب غياب رؤية استراتيجية واضحة يمكن أن تجمع شعوب المنطقة حول هدف مشترك، جعل

من الصعب تحقيق تقدم حقيقي. ومن الأمور الأخرى التي تطرق إليها المتحدثون هي انعدام الوحدة العقائدية بين شعوب المنطقة، إذ تشكل التباينات الدينية والمذهبية عقبة إضافية أمام توحيد الصفوف.

في مداخلة أخرى ضمن الجلسة، تم التطرق إلى عوائق إضافية تقف في وجه نهضة المنطقة، ومن أبرزها غياب "مشروع للشرق" يمكن أن يقدم رؤية شاملة للمستقبل. في المقابل، يمتلك أعداء المنطقة رؤية واضحة تهدف إلى استمرار النزاعات وزيادة الفرقة بين دولها وشعوبها. هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة الحاكمة في العديد من الدول العربية تعتمد على حكم الأقليات، مما يزيد من التوترات الداخلية ويضعف من شرعية تلك الأنظمة. كما أشار المشاركون إلى غياب قوى اجتماعية كبيرة يمكنها أن تتحدى هذه الأنظمة وتدفع باتجاه التغيير، مما يجعل الشعوب غير مستعدة لتحمل التضحيات اللازمة لاغتنام الفرص المتاحة.

ومن الأمور المحورية التي نوقشت في هذه الجلسة هي مسألة الدولة القومية الحديثة في السياق العربي. ورغم كثرة الحديث عن سلبيات هذه الدولة، لا ينبغي أن نغفل أنها لا تزال تمتلك القدرة على السيطرة على الهويات الوطنية التي نشأت في ظل هذه الدولة راسخة في وجدان شريحة كبيرة من المواطنين، وهو ما يستدعي من القوى الفاعلة أن تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار عند التفكير في أي تغيير. إن الاتكال على أن التناقضات الموجودة في نظام الدولة القائم ستؤدي إلى انهياره الذاتي قد يكون رهاناً خاطئاً، مما يتطلب استراتيجيات أكثر واقعية ومرونة في التعامل مع هذا النظام.

يتضح أن التحديات التي تواجه منطقة الشرق معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب من شعوب المنطقة وقادتها ومفكريها تبني مقاربات جديدة تتسم بالجرأة والواقعية، وذلك من أجل تجاوز حالة الجمود وبناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

تحدث المشاركون في الجلسة عن دور الإنسان باعتباره العامل الأساسي في صناعة الفرص واغتنامها. فقد أكدوا أن القيادة الناجحة ليست نتاج الصدفة، بل هي ثمرة تراكمات من الخبرات والمعارف التي تتراكم على مدار الزمن. هذه القيادة، التي تُعتبر قادرة على توجيه الشعوب نحو الاستفادة من الفرص المتاحة، تعتمد بشكل كبير على قدرة الأفراد والجماعات على التعلم من الماضي والاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل. ولذلك، شدد المشاركون على ضرورة التركيز على العوامل الداخلية التي تعيق نهضة الشرق، بدلًا من إلقاء اللوم فقط على العوامل الخارجية. فالفرص العالمية ليست حكرًا على أحد، بل هي متاحة لأولئك الذين يمتلكون الإرادة والقوة لاستغلالها.

كما أوضح المشاركون أن النقاش حول التحولات الجارية على الساحة السياسية الدولية يجب أن يكون واعيًا لهذه الحقيقة: المستفيدون من الفرص هم الأحياء، الفاعلون الذين يمتلكون القدرة على الاستجابة للتغيرات. لذا، ينبغي على شعوب المنطقة أن تكون في حالة يقظة دائمة، مستعدة لتحويل التحديات إلى فرص، ومزودة بالقيادة التي تستطيع توجيه هذا التحول.

في إطار هذا النقاش، أشار المشاركون إلى أن فهم التحولات المعاصرة يتطلب استيعابًا أعمق للتغيُّرات التي يشهدها العالم اليوم. فقد انتقلنا من نموذج اختزالي بسيط لفهم الواقع، إلى نموذج أكثر تعقيدًا يعرف بنظام "التكيف المعقد" أو "System Adaptive Complex". هذا النموذج يعترف بأن العالم لم يعد بسيطًا أو قابلًا للتجزئة، بل هو مجموعة من الأنظمة المتشابكة التي تتفاعل بشكل معقد. ولذلك، فإن التعامل مع التحديات المعاصرة يتطلب منّا فهمًا أعمق لهذه التعقيدات والقدرة على التكيف معها.

بالإضافة إلى ذلك، ناقش المتحدثون أن الدول العربية، في ظل الظروف الحالية، تعيش حالة من "الاشتقاق"، حيث تواجه تحديات جوهرية تتعلق بقدرتها على الاستمرار والصمود. وأمام هذه التحديات، شدد المشاركون على أهمية بناء توافقات داخلية قوية بين مختلف مكونات المجتمع. هذه التوافقات يجب أن تُبنى على أساس من الحوار المستمر والشامل، مع تطوير شبكات أمان اجتماعية واقتصادية لحماية المجتمعات من الصدمات المحتملة. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون العمل مرحليًا ومتصلًا، بحيث تتراكم الإنجازات بشكل تدريجي ومتواصل.

وفي ختام الجلسة، اتفق المشاركون على أن الدور الذي يلعبه المفكرون والمثقفون والفاعلون في المجتمع هو دور محوري في إطلاق نقاشات فاعلة ومستدامة حول مستقبل الشرق. هذه النقاشات يجب أن تتناول بشكل عميق كل ما يعوق تقدم المنطقة، مع الانتقال بعد ذلك إلى تأسيس اجتماع سياسي جديد. هذا الاجتماع ينبغي أن يكون مبنيًا على حد أدنى من الإجماع، ليشكل قاعدة صلبة يمكن البناء عليها في المستقبل. إن إطلاق مسار متكامل من النقاشات والحوارات، المرتكزة على توافقات حد أدنى، هو السبيل الذي يمكن أن يساعد الشرق على تجاوز العقبات والعوائق التي تم استعراضها خلال الجلسة، والانتقال نحو مرحلة جديدة من الاستقرار والنمو.

سياسات القوى الإقليمية

هدفت الورقة الافتتاحية لهذه الجلسة إلى دراسة سياسات القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق، وكيف يمكن لهذه السياسات أن تقرّبنا أو تبعدنا عن تحقيق التكامل بين دول المنطقة، وهو الهدف الرئيسي الذي يناقشه هذا المؤتمر. لفهم سياسات أي دولة، من الضروري النظر إلى ثلاثة محددات رئيسية: الضرورات، والقيود، ومصادر القوة. هذه المحددات تلعب دورًا محوريًا في تشكيل استراتيجيات الدول وتوجيه سياساتها الإقليمية والدولية.

تعاني دول الشرق منذ عقود من حالة عدم توازن سياسي واقتصادي، وهذه الحالة تؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات بينها. فكيف يمكن لهذه الدول أن تستعيد التوازن المفقود؟ بعض الدول في المنطقة لجأت إلى حلول خارجية لخلق توازن استراتيجي، مثل إقامة قواعد عسكرية لدول غربية كبرى على أراضيها أو الانضمام إلى تكتلات إقليمية ظهرت في فترات سابقة ولكن لم تحقق الاستمرارية أو الفاعلية المتوقعة. على الجانب الآخر، هناك دول اتجهت إلى تعزيز قدراتها الداخلية، سواء عبر تطوير قدراتها العسكرية أو بناء اقتصادات قوية ومستقلة.

لكن اللافت للنظر هو أن هذه الخيارات الاستراتيجية المختلفة أدت إلى نشوء "تقاليد استراتيجية" متنوعة بين دول المنطقة، مما أسفر عن حالة من عدم التماثل الاستراتيجي. هذه الحالة تعني أن الدول أصبحت تعتمد على استراتيجيات متباينة ومتناقضة، مما يزيد من صعوبة تحقيق أي نوع من التكامل أو التعاون الفعّال بينها. فبدلًا من أن تكون هذه التقاليد الاستراتيجية المتنوعة مصدرًا للقوة والتكامل، أصبحت عقبة تحول دون استغلال الفرص التي قد تنشأ في المنطقة لتعزيز التعاون المشترك.

وفي هذا السياق، كثيرًا ما يُستشهد بتجربة الاتحاد الأوروبي كمثال على التكامل الناجح بين الدول، ومحاولة البعض استلهام هذه التجربة في منطقة الشرق. ولكن من المهم الانتباه إلى الفوارق الجوهرية بين سياق نشأة الاتحاد الأوروبي والسياق الحالي في منطقة الشرق. الاتحاد الأوروبي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية نتيجةً مباشرة للمصالحة بين دولتين رئيسيتين، فرنسا وألمانيا، كانت إحداهما منتصرة والأخرى مستسلمة. هذا التصالح التاريخي، الذي كان مبنيًا على رغبة مشتركة في تجنب الحروب المستقبلية وتأسيس نظام اقتصادي وسياسي متكامل، هو ما أتاح للاتحاد الأوروبي النجاح في بناء تكتل قوي ومستقر.

أما في منطقة الشرق، فإن السياق مختلف تماماً. القوى الرئيسية في المنطقة، مثل تركيا، وإيران، ومصر، والسعودية، لا تزال تعيش حالة من التنافس الحاد، ولم تحدث بينهم تسويات تاريخية تُفضي إلى قبول أحد الأطراف بهزيمته أو بتقديم تنازلات جوهرية. هذا التنافس المستمر يعوق أي محاولة لاستنساخ التجربة الأوروبية، لأنه في غياب طرف منتصر وآخر مستسلم، يكون من الصعب إيجاد الأرضية المشتركة التي يُبنى عليها التكامل الاقتصادي أو السياسي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الإقليمية الحالية تضعف من إمكانية بناء أي تحالفات استراتيجية طويلة الأمد، مما يحد من فرص التعاون المثمر. إن كل دولة من هذه الدول الأربعة تنظر إلى نفسها باعتبارها قوة إقليمية يجب أن تُحسب لها الحسابات في أي ترتيب مستقبلي للمنطقة، وهذا الاعتقاد يزيد من حالة الاستقطاب والتنافس بدلاً من التعاون والتكامل.

ولذلك، شدد المشاركون في الجلسة على أن استنساخ نموذج الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق في الوقت الحالي يعد تحديًا كبيرًا وغير واقعي. فبدلًا من محاولة استنساخ نماذج من مناطق أخرى، ينبغي على دول الشرق أن تتبنى نموذجًا خاصًا بها، يتماشى مع واقعها الحالي، ويراعي تعقيدات علاقاتها البينية والتنافسات الإقليمية. تحقيق التكامل في الشرق يتطلب بدايةً توافقًا بين هذه القوى الرئيسية، وهو أمر يمكن الوصول إليه من خلال حوار طويل الأمد وبناء الثقة تدريجيًا، مع مراعاة الحساسيات التاريخية والسياسية لكل دولة.

لا يمكن للشرق أن يتقدم نحو التكامل الفعلي إلا إذا استطاعت دُولُه الرئيسية تجاوز حالة التنافس والبدء في العمل معاً لتحقيق المصالح المشتركة. هذا التحول يتطلب إرادة سياسية قوية وتبنِّي رؤية استراتيجية مشتركة تأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي تواجه المنطقة.

في السياق ذاته أيضًا أكَّد المشاركون أن المصالحات والتقاربات التي تعيشها المنطقة بين بعض الدول هي في الحقيقة تعمل على إخفاء الصراعات والمشكلات وليس علاج جذور تلك المشكلات؛ وبالتالي ستنفجر تلك المشكلات تباعًا وتحدث حالة من الفوضى. على سبيل المثال ذكر «جاك سوليفان» -مستشار الأمن القومي الأمريكي- نهاية سبتمبر/أيلول الماضي أنَّ الشرق الأوسط يشهد حالة من الهدوء لم يشهدها خلال عقدين من الزمان. وبعد مرور 8 أيام فقط على هذا التصريح انطلقت عملية طوفان الأقصى واشتعلت المنطقة، وعادت مرة أخرى القوات الأمريكية للمنطقة، وذلك رغمًا من سعي "كوشنر" الحثيث -في الماضي- لتهدئة المنطقة، كما أن هذا الاتجاه لم يتوقف بوصول "بايدن" لكرسي الرئاسة، ولكن أثبت طوفان الأقصى وما تبعه من أحداث أن هذا الطرح كان يسعى لتخطى مشكلات المنطقة الحقيقة، من خلال دفنها بدلًا من التعامل معها، هو ما ثبت فشله؛ هو ما يستدعي الوصول لحل جوهري وعقلاني لمشكلات المنطقة.

أحد القضايا المهمة التي يبرز من خلالها الصراع بين الدول المختلفة هو قضية الهوية والدولة، وهذه القضية تكون في كثير من الأحيان من مُسببات الصراع، وحل هذه المشكلة المقترح هو العمل على الفصل بين الهوية والدولة، كما أن هناك فكرة أخرى للتغلب على تلك المشكلة وهي الهويات المتعددة؛ لأن السعي لاختزال الناس في هوية واحدة جلب على المنطقة مصائب عديدة، سواء كانت هوية أو دينية أو قومية أو وطنية، بينما الدول في الحقيقة تقوم على مسألة الاعتراف بالهويات المتعددة وإدارتها في المجتمعات، حتى إن كثير من المجتمعات لديها أكثر من هوية وأكثر من لغة رسمية معترف بها.

الأقتصاد بوابة لبناء التكامل في منطقة الشرق: الإمكانات والفرص والتحديات

يعد الاقتصاد فرصة لبناء التكامل في منطقة الشرق. على أرض الواقع فعلى الرغم من وجود عدة اتفاقات واتحادات سعت لتعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة، إلا أن البيانات تشير إلى أن حجم التجارة البينية بين الدول العربية مازال ضعيفًا، بل أقل بكثير من مناطق أخرى من العالم.

تتحدث الأدبيات الاقتصادية عن مراحل للتكامل الاقتصادي، تبدأ بمناطق التجارة التفاضلية، ثم مناطق تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة، ثم اتحاد اقتصادي. لكن منطقة الشرق مازالت متأخرة في كثير من هذه الخطوات، ولهذا أسباب عديدة، لكن السبب الرئيسي الذي أشار له المشاركون هو غياب الإرادة السياسية، لأن السياسة بلا شك تلعب دورًا محوريًا وأساسيًا في تحديد شكل السياسات الاقتصادية، إذ إن المنطقة لا تعاني من نقص الفنيين، أو نقص في الأفكار.

أشار المشاركون إلى عوائق أخرى تعيق التكامل الاقتصادي، ومنها: عدم امتلاك دول منطقة الشرق لقدرة صناعية كبيرة، كما أن إجمالي إنتاج دول الشرق هو فيما يمكن وصفه بمنتجات منخفضة المحتوى التكنولوجي، بالإضافة إلى ما سبق من عوائق فإن هياكل التجارة التي بُنيت في الدول هدفت بالأساس لخدمة الفئات الحاكمة، وبعض الدول -حتى وإن امتلكت الإرادة- فإنها لا تستطيع مواجه جماعات المصالح تلك.

النقطة الأخرى المثيرة للانتباه هو أنه حين يتم الحديث عن التعاون/التكامل الاقتصادي، يكثر الحديث عن منافع هذا التكامل لكل دولة على حدة، وللمنطقة عمومًا، لكن ما قد يغيب عن هذه النقاشات هو أن بعض مشاريع التكامل قد تزيد من التوترات بين الدول؛ هو ما يستدعي الانتباه لمثل هذه التوترات ومحاولة علاجها أو احتوائها إن حدثت.

على صعيد فرص التكامل؛ ناقش المشاركون عدّة أفكار بنّاءة، منها على سبيل المثال فكرة عمل منصة بين الدول لزراعة وتجارة القمح، والذي يُعد سلعةً استراتيجية، كما أنَّ استهلاك دول المنطقة له كبير جدًا. بجانب ذلك تمثل التجارة الإلكترونية فرصة، ولكن يوجد عائق بأن المُقيم في دولة ما لا يستطيع أن يعرف المنتجات الموجودة في دولة أخرى، وهو ما يستدعي

عمل منصات تجمع منتجات من دول مختلفة، وتسهل للأفراد أو المؤسسات تصفح هذه المنتجات وشرائها، بإمكان دول المنطقة الاستفادة منها. على صعيد مجالات التعاون/التكامل الاقتصادي ناقش المشاركون فكرة التركيز على أربعة مجالات" وهي الطاقة، والمياه، والغذاء والدواء، والصناعات الدفاعية.

في الختام اتفق المشاركون على أننا في وقتنا الحالي بحاجة لمراكز فكر تسعى لتعزيز الترابط الاقتصادي بين دول المنطقة، وكذلك الاستفادة من القيم المشتركة بين الشعوب، لأن تحقيق التعاون/التكامل الاقتصادي بين الدول المتنافسة سينعكس عليها إيجابيًا، كما أن التعاون الاقتصادي وتعزيزه ممكن، حتى لو لم يكن هناك تحالف استراتيجي على المستوى السياسي.

تجارب عالمية في التكامل: الاتحاد الأوروبي

بإمكاننا اعتبار أن موضوع هذه الجلسة امتدادًا لموضوع الجلسة السابقة؛ وذلك باستحضار أن نموذج الاتحاد الأوروبي هو أحد نماذج التعاون الاقتصادي والذي تطور مع مرور الوقت ليصبح صورة أشمل من التكامل والترابط.

في الفقرة السابقة ورد مصطلح «نموذج» الاتحاد الأوروبي، وفي الحقيقة فإن المشاركون في مطلع الجلسة أكدوا على هذا المصطلح، حيث إن تجربة الاتحاد الأوروبي هي «نموذج» وليست «النموذج»، والهدف من طرحها للنقاش هو الاستفادة من هذه التجربة باعتبار أنها جزء من الخبرة الإنسانية، ويظل بوسعنا كدول للشرق أن نطور النموذج الخاص بنا.

يتميز الاتحاد الأوروبي بعدّة سمات، أولها: أنّه نشأ عن طريق مجموعة من الدول القومية الحديثة والتي قررت بمحض إرادتها التخلي عن جزء من سيادتها لصالح كيان أعلى، رغبةً في الاستفادة من منافع أكبر. السمة الثانية هو أن الأوروبيين كان في خيالهم السياسي دائمًا نموذج الإمبراطورية الرومانية المقدسة؛ ولذا جاء الاتحاد الأوروبي اتحاداً مسيحياً خالصاً، وهو ما يعني أننا كدول مشرقية لا بأس أن يكون في مخيلتنا نموذج الأمة.

تشير كلمة الأمة لفرق هام بين دول الشرق والغرب، فالعلاقة بين دول الغرب قائمة بشكل رئيسي على المصلحة والمنفعة، في حين أن دول الشرق ينبغي أن يكون المدخل الرئيسي للعلاقة فيما بينها مفهوم الأمة، وما يحمله من قيم متعددة تساهم بلا شك في التقريب بين الدول، وتجعل من أواصر العلاقات أشد قوة.

أفاد المشاركون أن كتلة الدول العربية في الشرق هي الأكثر تجانسًا بسبب اللغة المشتركة، والثقافة المتقاربة، لكن على الرغم من ذلك تظل هي الأكثر تأزمًا، وللخروج من تلك الأزمات، ولتحقيق حالة من التعاون/التكامل بين تلك الدول ثم في الشرق كإطار أوسع؛ تم اقتراح ثلاثة مسارات، وهي: التركيز على الإصلاح الدستوري بما لا يفضي لإسقاط الدولة، والتركيز على أن مشاريع الإصلاح تحتاج إلى رشد استراتيجي، بجانب الاهتمام بإعادة بناء الإنسان العربي على المستوى الحضاري.

نـوَّه المشـاركون إلـى تسـاؤل مهـم، وهـو: هـل الإرادة السياسـية هـي العائـق الوحيد أمام أي مشـاريع للتكامـل بيـن دول المشـرق؟ إذا ارتضينـا ذلـك فإننـا نكـون قـد قللنـا مـن العوامـل الموضوعيـة التـي تغيـب عـن النقـاش. تثبـت التجربـة التاريخيـة لمحـاولات الوحدة/التكامـل بيـن دول الشـرق أن العوامـل الموضوعيـة قـد تكـون هـي السـبب فـي فشـل تلـك المشـاريع. علـى سـبيل المثـال الصـراع علـى تفسـير الإسلام هـو السـبب فـي اسـتمرار الصـراع داخـل الأمـة؛ ولـذا يجـب أن يكـون السـؤال هـو: كيـف يمكـن لنـا نحقـق مـا هـو أفضـل مـن هـذه العوامـل الموضوعيـة لكـي يكـون فـي خدمـة التكامـل؟ لأن إجابـة هـذا السـؤال تتطلـب منـا قـراءة أكثـر عمقًـا لتلـك العوامـل حتـى لا تكـون سـببًا فـي فشـل أي محـاولات للتكامـل مسـتقبلًا.

ختامًـا فـإن الـدول العربـي فـي وقتنـا الحالـي تعيـش بالفعـل أزمـة، ومليئـة بالتناقضـات لكـن ذلـك لا ينبغـي أن يجعلنـا نغفـل عـن قدرتهـا علـى التحكـم بالنـاس، وأن الهويـات التـي صنعتهـا هـي هويـات حقيقيـة وليـس الهـدف هـو التخلـي عـن هـذه الهويـات، أو الصـدام مـع الدولـة القُطريـة، بقـدر مـا هـو عقلانيتهـا وخلـق صـورة مـن صـور مـن التكامل/التعـاون بيـن الـدول المختلفـة بحيـث تسـتوعب هـذا التنـوع ولا تقصـي أحـدًا.

خلاصات وتوصيات ختامية

لقد شهدت منطقة الشرق تحولات متسارعة ومفاجئة خلال السنوات الأخيرة، بعضها كان إيجابيًا وأخرى سلبية، فقد مرَّت المنطقة بمراحل مختلفة من الاضطراب والتغيير. هذه التحولات، التي تتسم بالديناميكية وعدم اليقين، وضعت شعوب ودول المنطقة أمام تحديات جديدة، وأحيانًا غير متوقعة. ومع ذلك، كان منتدى الشرق دائمًا يسعى إلى استشراف هذه التحولات والاستجابة لها من خلال تطوير منظور مشترك يهدف إلى إدارة شؤون المنطقة السياسية والاستراتيجية بفعالية.

إن السعي لتأسيس منظور مشترك ليس مجرد رغبة نظرية، بل هو استجابة عملية وضرورية للواقع المتغير. فالمنتدى يعي تمامًا أن المنطقة بحاجة إلى رؤية متماسكة وشاملة تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الراهنة وتحقيق طموحات شعوبها. هذا المؤتمر، الذي يعقد في ظل التحولات الهائلة التي يشهدها العالم اليوم، يأتي جزءًا من هذه الجهود المستمرة لمنتدى الشرق لتوجيه المنطقة نحو مسار تكاملي، يجمع بين القوى المختلفة ويعمل على تعزيز التعاون بينها.

إضافة إلى ذلك، يهدف المنتدى إلى استثمار هذه التحولات العالمية لصالح المنطقة، من خلال إعادة صياغة علاقاتها الداخلية والخارجية على أسس جديدة تضمن لها مكانة استراتيجية في النظام الدولي الناشئ. إن إدراك هذه التغيرات العالمية وتبني السياسات التي تتماشى معها يمثلان جزءًا أساسيًا من استراتيجية المنتدى لتحقيق أهدافه.

خلال الجلسات وبالتزامن مع جلسات مؤتمر هذا العام، قدَّمَ عدد من المشاركين مجموعةً من الأفكار والتوصيات والرؤى، ومنها صيغت ورقة توصيات المؤتمر. وبعد استعراض بنود هذه الورقة الأولية، شارك المؤتمرون ببعض الاقتراحات والتوصيات لتطوير هذه الورقة، وذلك مع التأكيد على أن الهدف هو كيف تتحول هذه الأفكار التي ذكرت في جلسات المؤتمر إلى واقع عملي؟ وكانت الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

- تحديد ما هي المعارك التي لن نخوضها؛ لأن في ذلك توفير للوقت والجهد في ما هو مفيد ونافع.
- غَلَب على النقاشات الاشتباك السياسي، في ظل حضور قليل للجوانب الاجتماعية والثقافية والفكرية، وهو ما يحتاج إلى تطوير وعمل.
- التأكيد على أهمية فكرة تفكيك الاستبداد؛ لأنها هي الطريق لتحقيق كل الأهداف الواردة في أي مشروع نهضوي بالمنطقة.
- أن تكون المؤسسة القائمة على هذا المشروع تجمع بين النخبة ومراكز صنع القرار في دول المنطقة؛ بمعنى دعوة السفراء وكذلك رؤساء البرلمانات وغيرهم، وذلك بهدف الوصول لفهم مشترك، مع العلم أن هذا الحوار ليس شرطًا أن يكون حوارًا رسميًا.
- إطلاق سلسلة ورش عمل متخصصة أكثر عمقًا في الموضوعات التي نوقشت في الجلسات السابقة، وورشات أخرى بحضور عدد أكبر من الشباب لأنهم هم صُناع المستقبل.
- تمت الإشارة لقضية فلسطين باعتبارها قضية مركزية تجمع الأمة حولها، دون نسيان البلدان الأخرى وما يجري فيها من صعوبات، مثل السودان والحرب الجارية فيها.
- إنشاء صندوق/وقف للحرية والتحرر (اسم مقترح) بحيث يسعى لرعاية المبادرات الواردة في هذه التوصيات، ويسعى هذا الصندوق أيضًا لعمل مؤتمر موسع ويكون هو البوابة التي يتم من خلالها التواصل مع الحكام والمفكرين والمثقفين والناشطين وغيرهم.
- إدراج القضايا الهامة على جدول الأعمال، ومنها ما شهدته منطقتنا خلال العقود الماضية مثل المصالحة بين شعوب المنطقة وحل الخلافات بين السنة والشيعة وغيرها من القضايا، بجانب العمل على الانفتاح على شعوب العالم الحر، حيث أوضحت الحرب على غزّة أن الكثير من شعوب الغرب لديها القابلية والقدرة على التضامن مع القضايا العادلة، وهو ما يجدر بنا الاستفادة منها.
- التفكير في طرق جعل المجتمع مصدرًا للمعرفة، وكيف يمكن للقوى الحية أن تتعلم منه؛ لتترجم ما تراكم من خبرات تاريخية إلى أنساق فكرية هي التي ستشكل بدورها الدليل للتفكير في الدولة الأمة وغيرها من الأسئلة الكبرى التي تواجهنا في الوقت الحالي.
- إطلاق مسار دراسي بحثي لدراسة 4 قضايا، وهي: التجارب الناجحة والفاشلة سواء منها القديم والحديث المتعلقة بتجارب التكامل. تحليل الواقع والبيئة المحيطة. البحث ودراسة الجهات ذات الصلة بالمشروع. بحث ودراسة سيناريوهات وحدة الأمة. بالإضافة إلى ذلك فلكي يتحول المشروع إلى خطة عملية يجب أن تتوفر فيه ثلاثة جوانب، وهي: النظري والتنفيذي والمخطط الزمني.
- الانتقال إلى التخطيط الأممي؛ أي كأمة، لأن الكيانات الحالية -الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهم- فشلت في تحقيق هذا الهدف، وقد يكون منتدى الشرق طرفًا في هذا المشروع مع أطراف أخرى.

المتحدثون الرئيسيون في المؤتمر:

- وضاح خنفر، رئيس منتدى الشرق.
- نوح يلماز، نائب وزير الخارجية التركي.
- عبد العزيز الحر، سفير ومدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية.
- عبد الله الأشعل، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، وأستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- حسن أحمديان، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة طهران.
- ياسين السعدي، دكتور في الاقتصاد، ومستشار دولي سابق في المكتب الأوروبي للاستشارات.
- أحمد عطاونة، مدير مركز رؤية للتنمية السياسية.
- بشير نافع، زميل مشارك في منتدى الشرق، وزميل باحث في مركز الجزيرة للدراسات.
- خليل إبراهيم، من مؤسسي الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، واتحاد برلمانيي كوردستان وحركة السلم الداخلي.
- صهيب داود، مدير منصة أسباب للشؤون الجيوسياسية.
- طه أوزهان، أكاديمي وكاتب، مدير الأبحاث في معهد أنقرة.
- عبد الحافظ الصاوي، باحث وكاتب متخصص في الشؤون الاقتصادية.
- عبد المطلب أربا، باحث وأكاديمي في جامعة صباح الدين زعيم قسم الاقتصاد الإسلامي.
- عمار فايد، مدير الأبحاث في منصة أسباب، مرشح لدرجة الدكتوراه في جامعة إسطنبول أيدن.
- عمرو دراج، سياسي وأكاديمي مصري، رئيس المعهد المصري للدراسات.
- غالب دالاي، زميل استشاري أول في تشاتام هاوس.
- محمد أسوتاي، أستاذ الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي بجامعة دورهام، ومدير مركز دورهام للاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- محمد عفّان، مدير الشرق أكاديميا، حاصل على دكتوراه في دراسات الشرق الأوسط.
- يحيى حامد، وزير الاستثمار المصري الأسبق في عهد الرئيس مرسي.
- أحمد مولانا، حاصل على ماجستير علاقات دولية، ومهتم بمجال الدراسات الأمنية.
- أسامة المرابط، حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة هومبولت، وهو حاليًا مرشح لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل:

الأستاذة تقوى نضال أبو كميل والأستاذ محمد عباس وبإشراف الأستاذ عبدالرحمن ناصر بناءً على الملاحظات التي تم تدوينها خلال المؤتمر.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هـو مركـز يقـوم بأبحـاث محايـدة ودقيقـة، هدفهـا تعزيـز قيـم المشـاركة الديمقراطيـة، والمواطنـة المسـتنيرة، والحـوار المتبـادل، والعدالـة الاجتماعيـة.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza
Floor:6 No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH